الأمم المتحدة A/CONF.187/L.5

مؤتمر الأمم المتحدة العاشر
لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

فيينا، ١٠-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

Distr.: Limited
15 April 2000
ARABIC
Original: English

البند ٥ من جدول الأعمال
منع الجريمة منعا فعالا: مواكبة التطورات الجديدة

تقرير اللجنة الثانية

حلقة العمل المعنية بمشاركة المجتمع المحلي في منع الجريمة

المناقشة

١- عقدت حلقة العمل المعنية بمشاركة المجتمع المحلي في منع الجريمة، التي نظمها المركز الدولي لمنع الجريمة، في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وكان معروضا على حلقة العمل ورقة خلفية عن مشاركة المجتمع المحلي في منع الجريمة (A/CONF.187/11). وتحدث ٢٩ عضوا في فريق المناقشة في حلقة العمل، تبعهم ممثلو ١٣ دولة ومراقبان عن منظمتين غير حكوميتين وخبيران يحضران بصورة فردية.

٢- وركزت حلقة العمل على مسألتين: (أ) استبانة نماذج عن أفضل الممارسات في مجال مشاركة المجتمع المحلي في منع الجريمة؛ و(ب) الكيفية التي يمكن بها للدول والمجتمعات المحلية أن تتقاسم تجاربها في مجال منع الجريمة بنجاح. وقد جرى التسليم بأن الجريمة عالية التكلفة بالنسبة الى الضحايا والمجتمعات المحلية المعنية على السواء وبأنها تلحق الضرر بنوعية حياة الناس. ففي كل سنة، يقع ملايين الناس في جميع أنحاء العالم ضحايا لجرائم كالقتل والعنف ضد المرأة والسطو وسرقة السيارات. ولوحظ أن تكاليف الجريمة تمثل ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في بعض البلدان المتقدمة النمو وما يصل الى ١٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية. وبغية تخفيض مستوى الجريمة وزيادة الشعور بالأمن لدى الجمهور، من الضروري اتباع نهج متوازن جيدا بين الردود التقليدية على الجريمة والتدابير الوقائية التي تشرك المجتمع المحلي. والواقع أنه لا يمكن أن يتحقق النصر للكفاح ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية اذا لم تعالج احتياجات الأمان والأمن لدى المجتمعات المحلية.

٣- واتفق على أن معرفة الأسباب وعوامل الخطر المرافقة للجريمة والايذاء أصبحت الآن متطورة تطورا حسنا. فقد أرست بلدان عديدة برامج وسياسات فعالة لمنع الجريمة، وتحققت نتائج

تبشر بالخير في عدد من المشاريع التي جرى تقييمها تقييما شاملا. بيد أن اتجاهات معاصرة عديدة كانت مدعاة للقلق، كاتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، واقصاء الشباب، والفجوة بين الجنسين، وتوسع المناطق الحضرية، وتوافر الأسلحة النارية. وأصبح العنف في الشوارع والعنف العشوائي الذي لا معنى ولا مسوغ له مصدر قلق متزايد يمثل تهديدا بالغا للمجتمع. وأصبحت مشاركة الشباب في النشاط الاجرامي، كفاعلين وضحايا على السواء، مصدر قلق أيضا في مجتمعات محلية عديدة. ففي البلدان التي ازدادت فيها الجريمة زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، ارتفع أيضا مستوى انعدام الأمن. وحتى حيث قلت الجرائم، اتجه انعدام الأمن والخوف من الجريمة نحو الزيادة، ولا سيما في المناطق الحضرية. وكان التحدي الذي واجهته المجتمعات هو وضع ردود مستدامة على الجريمة.

٤- وذكر أن من الضروري، لدى استنباط تدابير تتعلق بأمان المجتمع المحلي، تجاوز تقدير حجم الجريمة بالأرقام. فالاستجابة لمطالب السكان وتوقعاتهم، عن طريق الآليات الاستشارية والدراسات الاستقصائية عن الايذاء والتحاليل الشاملة لظواهر الاجرام وخطط العمل، تشكل أيضا عنصرا رئيسيا في حشد المجتمعات المحلية. وينبغي أن يستند وضع السياسات العامة الى بحوث جادة، كما يجب أن تستند الاستراتيجيات الى تحليل مؤشرات التطور الاجتماعي والحضري، كمستويات البطالة أو اقصاء الشباب أو نسبة المهاجرين أو نوع السكن.

٥- وجرى التأكيد على ضرورة قيام الحكومات والمجتمعات المحلية بالعمل معا للرد بفعالية على مثل هذه التحديات. فهناك حاجة الى سياسات متكاملة تنطوي على تدابير لمكافحة الجريمة ومنع الجريمة والتضامن الاجتماعي. وجرى أيضا تشجيع التعاون فيما بين الوزارات على الصعيد الوطني والتكامل الأفقي بين الشركاء على الصعيد المحلي. واعتبر العمل على الصعيد المحلي محركا للمنع، لأنه يشرك السكان المتضررين ولأنه أكثر اتساقا مع القضايا المحلية. وفي هذا الشأن، ثبتت فعالية أدوات مختلفة. وتشمل هذه انشاء مجالس مجتمعية وابرام اتفاقات تعاقدية بشأن الأمان والأمن بين الحكومات المركزية والمحلية. وذكر عدد من المتحدثين أن النهوج المتكاملة والمستندة الى المعرفة ينبغي أن تشمل تدابير ظرفية وتنيمة اجتماعية واعادة تنظيم مجتمعية تستهدف عوامل الخطر. وشدد متحدثون عديدون على أن اقامة شراكات حقيقية بين الوكالات الرئيسية والمجتمع المحلي هي عملية طويلة الأجل تتطلب تقاسم المعلومات والسلطة. وقد شملت الدروس الرئيسية المكتسبة الحاجة الى قيادة والتزام سياسيين، وضمان مشاركة الموظفين المحليين، والحاجة الى ادماج الاستراتيجيات المحلية والوطنية، وأهمية مراعاة الشواغل المحلية، وتوفير التدريب المناسب للأخصائيين الممارسين.

٦- واتفق على أن تنفيذ استراتيجية منع شاملة يتطلب طرقا جديدة للتفكير والتنظيم. ولا بد من أن تقوم جميع المنظمات الحكومية والعمومية والخاصة المعنية بالتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية باعتبار أمان المجتمع حقا جوهريا وأن تدمج منع الجريمة في ولاياتها وأنشطتها. وينبغي أن لا يكون الاعتماد على اجراءات المجتمع المحلي عذرا أو قناعا لتقديم الخدمات العمومية الرديئة. فمستويات التمويل والدعم الكافية تمثل عناصر ضرورية للنجاح.

٧- وقدمت معلومات عن مشاريع التعاون التقني التي اشتركت فيها حكومات ومنظمات دولية حكومية ومنظمات غير حكومية. وقد استهدفت الأنشطة التي جرى شرحها الحكومات الوطنية

والمحلية على السواء وتراوحت بين صوغ أدلة لمنع الجريمة واثارة وعي الجماهير. ويمكن أيضا اتاحة المساعدة من أجل صوغ وثائق استراتيجيات، وتصميم وتنفيذ دراسات استقصائية عن الضحايا، وجمع البيانات من أجل احصاءات الجريمة.

الاستنتاج

٨- جرت استبانة عدد من المسائل الأساسية المتعلقة بمشاركة المجتمع المحلي في منع الجريمة. وجرى التأكيد على عدم وجود حلول بسيطة أو قصيرة الأجل لنطاق الجريمة والايذاء وانعدام الأمن التي تعتبر حقائق معقدة ذات أسباب متعددة. بيد أن هناك العديد من استراتيجيات وبرامج منع الجريمة التي تبشر بالخير والتي ثبتت فعاليتها. وبالامكان صوغ ردود متكاملة وشاملة ومستدامة استنادا الى أمثلة من الممارسة الجيدة، كالتي يتقاسمها المشاركون في حلقة العمل. واستبانة العناصر الرئيسية لنماذج المنع الناجحة ستساعد على ضمان امكانية نقلها واستدامتها. واتفق على أنه سيكون من الضروري تكييف هذه النماذج لتناسب الاحتياجات المحددة للبلدان والمجتمعات المحلية المهتمة، مع مراعاة المعايير الاجتماعية والثقافية لكل منها. وهناك أيضا حاجة الى صوغ نهوج أكثر استنادا الى المعرفة عن طريق رصد وتقييم المبادرات الجارية ونجاعتها التكاليفية وعن طريق اجراء دراسات مماثلة.

٩- ودعا المشاركون في حلقة العمل المعنية بمشاركة المجتمع المحلي في منع الجريمة الى اتخاذ اجراءات في المجالات التالية:

(أ) ينبغي اعتبار المجتمعات المحلية بؤر تنسيق فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لمبادرات منع الجريمة. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ برامج لبناء قدرة المجتمعات المحلية على الاستجابة الفعالة للشواغل المحلية؛

(ب) ينبغي دعوة الحكومات ومنظمات التمويل الدولية ذات الصلة الى تقديم المزيد من المساعدة المالية والتقنية الى البلدان والمجتمعات المحلية لدعم جهودها لمنع الجريمة؛

(ج) تقدم استراتيجيات مكافحة الجريمة، التي تمثل سياسة منع الجريمة جزءا لا يتجزأ منها، ردودا أكثر استدامة على مشاكل الجريمة وانعدام الأمن. وينبغي دعوة الحكومات الى تكثيف جهودها الرامية الى استبانة العناصر الناجحة لحشد المجتمع بصورة فعالة وفوائد برامج ومبادرات منع الجريمة. وينبغي أن تتعاون الحكومات على صوغ مجموعة مشتركة من مؤشرات الأمان للمجتمع المحلي التي يمكن أن تستخدم كمعايير في هذا الشأن؛

(د) ينبغي بذل جهود أكثر انتظاما لتنفيذ اجراءات واستراتيجيات المنع الناجحة. وينبغي أن تكلف شبكات الدعم الدولية لمنع الجريمة بمهمة تعزيز صوغ الاستراتيجيات المستندة الى المعرفة واستبانة العناصر المتعلقة بامكانية نقلها واتاحة هذه المعرفة للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم؛

(هـ) حدد اجتماع فريق الخبراء المعني بمشاركة المجتمع المحلي في منع الجريمة، الذي عقد في بوينس آيرس من ٨ الى ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩، بعض العناصر الرئيسية

للاستراتيجيات الناجحة والمسؤولة لمنع الجريمة والحد منها وتعزيز الأمان للمجتمع المحلي بينما يجري احترام حقوق الانسان وسيادة القانون احتراما تاما. وينبغي أن تولي لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والدول الأعضاء وجميع الهيئات ذات الصلة ما هو ملائم من العناية لتلك التوصيات؛

(و) ينبغي دعوة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الى أن تضع هذه التوصيات في اعتبارها في أنشطتها وخطط عملها.